المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث
العدد الرابع – المجلد الرابع
ديسمبر 2018 م
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

الاغتفار عند النحويين
- جمعاً ودراسة -

د. مطيع الله بن عواض السلمي
قسم اللغة العربية || كلية الآداب والعلوم الإنسانية || جامعة الملك عبد العزيز || المملكة العربية السعودية

الملخص: جمع الباحث ما يمكن أن يدخل تحت مسمى " الاغتفار" وهو خروجُ بعض الأساليب أو الكلمات عن القاعدة اللغوية التي نص عليها النحاة في مسألة من المسائل النحوية وما دعاهم إلى التسامح فيها، وعدم الاعتراض عليها.
مع دراسته واستيفاء الحديث عما ذكره ابن هشام فيمن مواضع للاغتفار ويري الباحث عدم إيفائها حقها من الشرح والتفصيل ومالم يذكره ابن هشام وذكره آخرون وذكر خلاف العلماء في بعض المسائل التي أجاز البعض اغتفارها ثم ترجيح ما وضح انه الأرجح ومن ثم توصل إلى خلاصة البحث التي أيد فيها بعض الأقوال واختلف مع الأخرى ووضع توصياته وفقا لذلك.

الكلمات المفتاحية: الاغتفار، النحو، الأساليب.

المقدمة

الباحث كثيرا ما تستوقفه بعض العبارات أو الكلمات التي يطالعها في كتب النحو واللغة. ومن الكلمات التي استوقفت الباحث في قواعد النحو كلمة (الاغتفار)، فكثيرا ما نقرأ في كتب النحاة عبارة " يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع "، وقولهم: الثواني تحتمل ما لا تحتمله الأوائل، وقولهم: قبيح في الأوائل والمبادئ دون الأواخر والثواني. فما الاغتفار؟ وما مسوغاته واستخداماته؟ ومواضع الاغتفار التي اتفق عليها العلماء والتي اختلفوا عليها وماهي استدلالات كل فريق وما استند عليه من براهين وادلة ومدى قوة هذه الأدلة واستنادها على مبادئ لغوية سليمة.

فهذا بحث بعنوان (الاغتفار عند النحويين ـ جمعا ودراسة) القصد منه جمع ما تيسر جمعه من المسائل التي خرجت عن القاعدة النحوية فاغتفرها النحاة أي خروجُ بعض الأساليب أو الكلمات عن القاعدة التي نص عليها النحاة في مسألة من المسائل النحوية مما دعاهم إلى التسامح فيها وعدم الاعتراض عليها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن تكون دراسة المسائل حسب تقسيم الأبواب النحوية

مشكلة البحث

اختلاف علماء اللغة العربية جواز الاغتفار في بعض المواضع واتفاقهم عليه في البعض الآخر وقد تناول ابن هشام في المغني بعض مسائل الاغتفار ولكنه لم يستوعب الحديث عن المسألة التي يذكرها بشرحها وتفصيل الجوانب اللغوية والنحوية وإنما كانت عبارة عن ذكر أمثلة، وذكر من استند إليها للقول بها، ثم إن هناك مسائل لم يشر إليها ابن هشام وكل ما ذكره من شواهد وأمثلة تكاد تكون منحصرة في التوابع كالعطف والبدل والتوكيد، والنحاة قد اغتفروا أمورا أخرى غير التي ذكرها ابن هشام.

هدف البحث

القيام بجمع ما يمكن أن يدخل تحت مسمى الاغتفار والبحث عن مواضع الاغتفار التي ذكرها ابن هشام ولم يستوعبها بالشرح والتفصيل وكذلك المواضع التي لم يذكرها وذكرها علماء آخرون مع دراستها واستيفاء الحديث

عنها وذكر خلاف العلماء في حول جواز أو منع الاغتفار في بعض المسائل مع ترجيح ما يتسنى للباحث الوقوف على مسوقات رجحانه، ومن ثم تأييد الاغتفار في المواضع التي يثبت بعد الاستقراء والتحليل صحة وجواز الاغتفار فيها.

والأمل أن يكون هذا البحث جديدًا في بابه، وأن يكون إضافة جديدة يُفيد منها الباحثين.

منهج البحث اتبع الباحث النهج الوصفي وذلك من خلال استقراء آراء النحويين مع عرض أدلة أقوالهم كاملة وكذلك النهج التحليلي القائم على البيان والشرح ثم التحليل والاستنباط والترجيح وصولا إلى ما رام البحث الانتهاء إليه.

البحث والنقاش

أولا: معنى الاغتفار في اللغة والاصطلاح

الاغتفار في اللغة: مصدر اغتفر، وهو بمعنى الغَفْر، يقال: غفر الله له ذنبه غَفْرًا وغُفْرَانًا ومَغْفِرَةً، بمعنى ستره وعفا عنه، واغتفر له ذنبه: غفره له[1]، ويقال: هو مغتفِر للذنوب[2].

وفي الاصطلاح: يمكن تعريف الاغتفار بأنه " خروجُ بعض الأساليب أو الكلمات عن القاعدة التي نص عليها النحاة في مسألة من المسائل النحوية مما دعاهم إلى التسامح فيها، وعدم الاعتراض عليها.

ومن خلال الوقوف على التعريف اللغوي والاصطلاحي تتبين قوة العلاقة بين التعريفين، فكلاهما يدل على التجاوز والتسامح.

وفيما يلي دراسة لعدد من المسائل التي اغتفرها النحاة، وعِدَّتها[3] تسعَ عشْرةَ مسألة، تناول الباحث كل مسألة منها بتأصيلها واستعراض آراء العلماء فيها، مع عرض الشواهد والأمثلة التي استند إليها النحاة، وإن كان ثم خلاف بينهم ذكرته ثم أتبعته بذكر ما تبين لي رجحانه.

المبحث الأول: اغتفار الجمع بين ضميرين متحدي الرتبة

ذكر النحاة أن اتحاد الضميرين المتحدين في الرتبة يوجب انفصال ثانيهما سواء أكان الضميران للمتكلم نحو " علِمتني إياي "، أم للمخاطب نحو " علِمتك إياك "[4].

وكذلك إذا كانا للغائبين يتعين انفصال الثاني إذا كان هو الأول في المعنى[5].

ولما كان مدار وجوب انفصال ثاني الضميرين متعلقا بكونه هو الأول في المعنى فإن النحاة اغتفروا اتصالهما إذا كانا للغيبة، وكان الثاني غير الأول[6] ، فيقال: أعطاهوها، أعطاها. ومما يؤيد جواز الاتصال والانفصال ورود ذلك عن العرب شعرا ونثرًا. فمن الأول قوله: (الطويل)

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ :. . :. . :. لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها[7]

---

(1) ينظر: المعجم الوسيط 686 (غفر).

(2)أساس البلاغة: 1/ 706 (غفر).

(3)في المعجم الوسيط (عدد) 587: " (العَدَد): مقدار ما يعد ومبلغه. . . . . (العِدَّة): مقدار ما يعد ومبلغه ". فـ " عدتها بمعنى عددها

(4) شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 151 , وانظر: شرح التسهيل لناظر الجيش 1/ 524 , 525.

(5)ينظر: شرح التسهيل 1/ 151.

(6)انظر: شرح التسهيل لابن مالك148/1، شرح الكافية للرضي43/3.

(7)البيت في تخليص الشواهد ص94، خزانة الأدب 301/5، 303، 305، وشرح شواهد الإيضاح ص75.

ومن الثاني ما رواه الكسائي من قول بعض العرب: " هم أحسن الناس وجوهًا وأنضرهموها ".

وقد نص سيبويه علي ذلك فقال: " إذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت: "أعطاهاه"، "أعطاهوها" جاز. . . ، وهذا ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم: "أعطاه إياه" [8]وإنما كان الأكثر في كلامهم هو الانفصال؛ لأنه يأنف الثاني من أن يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله[9].

المبحث الثاني: اغتفار وقوع (الذي) موقع (الذين)

الأصل في " الذي " أن تكون للمفرد الغائب المذكر، كما أن الأصل في " الذين " أن تكون لجمع الذكور، ولذا يندرج هذان الاسمان ضمن قسم الموصولات الخاصة.

إلا أن جمهور النحويين قد اغتفروا وقوع " الذي " موقع " الذين، وذكروا أن ذلك يقع كثيرا إذا كان المقصود بـ " الذين " الجنس أو الجزاء، ويقع في غيرهما بقلة"[10].

ومما استشهدوا به قول الشاعر (الطويل):

وإن الذِي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ. :. . :. هُمُ القَومُ كُل القومِ يا أم خالدِ[11]

فدل قوله: " دماؤهم " بالجمع على أن المقصود بـ " الذي " " الذين " إلا أنه حذف النون. ومما استشهدوا به كذلك قوله تعالى **(وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا)**[12].

فدل قوله تعالى: " خاضوا " على أن المقصود بـ " الذي " الذين.

لكن وقع الخلاف في نحو آية البقرة، وآية الزمر وهما الآيتان اللتان مثل بهما ابن مالك، وذكر أن وقوعهما كثير لوجود معنى الجنس والجزاء.

وسبب وقوع الخلاف في هاتين الآيتين هو وقوع الضمير بعد الموصول مفردا فأجازه الزمخشري، وأبو البقاء ؛ لورود ما يدل على الجمع وهو قوله تعالى: " بنورهم"، و "تركهم"، و " لا يبصرون " [13].

والذي يرجحه الباحث بعد هذا العرض أن تخريج " الذي" على حذف النون في آية البقرة، وكذا في آية الزمر صحيح لا غبار عليه.

و يقوي القول بحذف النون أمور:

أحدها: - وهو أقواها- أن ابن السَّمَيْفَع قرأ آية البقرة: **[كَمَثَلِ الَّذِين اسْتَوْقَدَ]** [14]

ثانيها: أن هذه الأسماء وضعت وصلة لوصف المعارف بالجمل [15]، وكون الشيء وصلة يناسبه التخفيف ؛ لأن الوسيلة إذا كانت أخف كان الوصول بها إلى الغرض أسرع. [16]

---

(8)الكتاب: 265/2، وانظر شرح المفصل105/3. وشرح كافية ابن الحاجب43/3.

(9)انظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي43/3.

(10)ينظر: الكتاب 186/1, والمقتضب 146/4, وإعراب القرآن للنحاس 12/4, والتبيان18/2.

(11)البيت للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب 7/6, 25, 28, وشرح شواهد المغنى517/2, والكتاب187/1.

(12)ينظر: اللباب في علوم الكتاب: 142/10.

(13)ينظر: اللباب373/1 , والكشاف196/1.

(14)ذكر هذه القراءة أبو حيان في البحر المحيط 76/1, 77, والشهاب في حاشيته 367/1 وقال: "وهى مشكلة وإن خرجت على وجوه ضعيفة. ".

(15)كما أن "ذو" وضعت توصلا إلى وصف المعارف بالأجناس, ينظر: المتبع في شرح اللمع 633/2.

(16)ينظر: الكشاف 196/1, وحاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف 197/1 بتصرف.

ثالثها: أن الياء، والنون في "الذين" ليستا كالياء، والنون في جموع السلامة في قوة الدلالة على الجمعية [17]حتى يمتنع حذفها.

رابعها: أن الأسماء الموصولة مبهمة كأسماء الإشارة، ومن الأسماء الموصولة "الذي"، والمبهم يقع للواحد والجميع [18].

المبحث الثالث: اغتفار حذف إحدى تائي (تتفعَّلُ، وتتفاعلُ، و تتفعللُ)

الأصل في حروف المضارعة أن تذكر، لأنها حروف جاءت لمعنى وهو الدلالة على هذا الزمن، فإذا حذف فقد هذا المعنى، فلا يقال في يقوم، ونقوم، وتقوم، وأقوم: قوم.

إلا أن النحاة اغتفروا في الفعل المضارع إذا بدئ بتاء وأتت بعدها تاء أن تحذف إحدى التاءين بشرط أن تكونا مفتوحتين في الصيغ الثلاث المذكورة.

وشرط الحذف منوط بأمرين:

الأول: أن يكونا تاءين، فإن اجتمع ياء، وتاء فلا حذف.

والثاني: أن يكونا مفتوحين، فإن اختلفت حركتهما كأن تكون الكلمة مبنية للمجهول نحو" تُتَدارك، وتُتَحمل" فلا حذف؛ لزوال الثقل باختلاف الحركتين، ولما قد يقع من لبس بين "تُتَفَعَّل"، و " تُفَعَّل " لو حذفت الثانية، وبين "تُتَفَعَّل"، و " تَتَفَعَّل " لو حذفت الأولى[19].

علة الحذف:

أما عن علة الحذف فهي التخفيف؛ وذلك لاستثقال اجتماع تاءين زائدتين في أول المضارع، فكان التخفيف بالحذف، أو الإدغام في "تتفعَّل"، و"تتفاعل"، أو بالحذف في "تتفعلل ."

المبحث الرابع: اغتفار الابتداء بالنكرة بدون مسوغ

الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، المبتدأ فيها هو المسند إليه، والخبر هو المسند.

أما المسند إليه فهو المحكوم عليه فحقه أن يكون معلوما، إذ الإسناد إلى مجهول لا يفيد[20] ؛ ومن ثم ذكر النحويون أن الأصل في المبتدأ هو التعريف، وإذا اجتمع معرفة نكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ، والنكرة هي الخبر[21].

فإذا قلت: " رجل من بني فلان "، أو " رجل من إخوانك "، فوصفته بأي صفة تقربه من المعرفة حسن لما فيه من الفائدة"[22].

---

(17)العلة في ذلك هو عدم مجيئها على سنن الجموع , و"الذين" خاص بالعاقل, و"الذي" يطلق عليه, وعلى غيره, وشأن الجمع ألا يكون الواحد أعم في نفسه منه, وأيضا فإن الجمع يستدعى سبق التنكير, والتعريف لا يفارق "الذي"؛ لأنها معرفة بصلتها, وصلتها لا تفارقها. يضاف إلى ذلك أن الجمع من علامات الإعراب, والموصلات مبنية لا حظ لها فيه، ينظر: حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى 280/1, حاشية الشهاب569/1.

(18)ينظر: حاشية السيد الشريف على الكشاف 1\196, شرح المفصل 54/3.

(19)انظر: شرح شافية ابن الحاجب290/3، 291.

(20)ينظر: شرح قطر الندى ص 117، والمساعد على تسهيل الفوائد 216/1، وشرح التصريح 168/1.

(21)ينظر: شرح المفصل 85/1، وشرح التسهيل 289/1، 190.

(22)الأصول في النحو: 59/1، وانظر شرح المفصل 85/1.

قال سيبويه: " لو قلت: "رجل ذاهب" لم يحسن حتى تعرفه بشيء، فتقول: راكب من بني فلان سائر، وتبيع الدار فتقول: حَدُّ منها كذا، وحَدُّ منها كذا، فأصل الابتداء بالمعرفة ". [23]

هذا وقد اغتفر النحويون صورا يقع فيها المبتدأ نكرة بدون مسوغ، وأعني بالمبتدأ هنا ماله خبر لا ما رفع مكتفى به بعد نفي، أو استفهام.

فمن هذه الصور نحو " كم مالك ؟ ": فـ " كم ": مبتدأ وهو نكرة، وما بعده خبر وهو معرفة.

ومنها: أفعل التفضيل في نحو: " خير منك زيد، و " أفضل منك عمرو " فـ " خير "، و" أفضل " نكرتان، ويعربان مبتدأ.

ومنهم من يرى أن النكرة في هاتين الصورتين خبر مقدم، والمعرفة مبتدأ مؤخر. [24] أما في غير ذلك فقد اشترط النحويون وجود قرينة لفظية، أو معنوية يتوقف عليها حصول فائدة بالإخبار عن المبتدأ النكرة. و " لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة ". [25]بمعنى أنهم لم يعتنوا بتعديد الأماكن التي يسوغ فيها الابتداء بالنكرة، وإنما ذكروا ضابطا كليا وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الإخبار عن النكرة [26].

أما المتأخرون فرأوا أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمن مُقِلٍّ مُخِل، ومن مُكْثِرٍ مُورِدٍ ما لا يصلح، أو معدد لأمور متداخلة[27].

وذهب جمع من أهل التحقيق كابن هشام[28] ، والمرادي[29] إلى أن مرجع هذه المسوغات إلى التعميم والتخصيص.

والذي يرجحه الباحث أن المسألة متوقفة على حصول الفائدة سواء أكان المبتدأ معرفة أم نكرة. ولذا قال ابن مالك بعد ذكر عدد من المسوغات:

وقد يفيدُ المبتدأ منكّرَا ∴ . . ∴ مُجَرَّدا مِنْ كُلِّ ما قدْ ذُكِرَا

نحو "امْرُؤٌ أنفعُ لي من امرأه" ∴ . . ∴ و "سَيْفٌ اوْقَى لي مِنْ مِنْسَأه "

المبحث الخامس: اغتفار مجيء صاحب الحال نكرة

اغتفر النحاة مجيء صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس، ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوغ وفيما يلي ذكر لهذه المسوغات[30].

أحدها: أن يتقدم صاحبَ الحال نفيٌ، أو شبهُه، والمراد بشبه النفي هنا النهي، والاستفهام.

فمثال النفي قوله تعالى: "(وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم[31]" .)

ومثال النهي قول الشاعر الكامل

لا يركَنَنْ أحدٌ إلى الإحجامِ: : يومَ الوغى مُتَخَوِّفا لحِمامِ[32]

---

(23)الكتاب: 1/ 329.

(24)ينظر: همع الهوامع 325/1.

(25)ينظر: شرح التسهيل 289/1، ومغني اللبيب 155/1.

(26)ينظر: حاشية الصبان 204/1.

(27)ينظر: مغني اللبيب 155/1، والأشباه والنظائر 109/2، وحاشية الصبان 204/1.

(28)ينظر: شرح شذور الذهب ص 235، وشرح قطر الندى ص 117.

(29)ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 481/1

(30)ينظر: الهمع 2/ 233 , وشرح التسهيل 2/ 331.

(31)الحجر: 4

ومثال الاستفهام قول الشاعر(البسيط)

يَا صاحِ هل حُمَّ عَيْشٌ باقيًا فَتَرى: : لِنَفسِكَ العُذْرَ في إبْعادِها الأَمَلا ؟[33]

ثانيها: أن يتخصص صاحب الحال بوصف، أو إضافة.

فمثال الوصف قوله تعالى: " فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا[34]" .

ومثال الإضافة قوله تعالى: " فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ "[35].

ثالثها: أن تتقدم الحال على صاحبها النكرة، نحو: فيها قائما رجل.

رابعها: أن تقترن جملة الحال بالواو، نحو قوله تعالى: " أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا [36]"

فجملة " وهي خاوية ": حال من " قرية "، وهي نكرة والمسوغ اقتران جملة الحال بواو الحال.

وقد أجاد ابن الأنباري الكوفي في تلخيص هذه الآراء مع نسبة كل رأي إلى صاحبه، وذلك عند شرحه لبيت طَرَفَةَ بنِ العبد في معلقته [37]: (الطويل)

خَذُولٌ تُراعِي رَبْرَبًا بِخَمِيلَةٍ ·:. . :. . :. تَناوَلُ أَطْرافَ البَرِيرِ وتَرْتَدِي [38]

يقول ابن الأنباري: "قوله: " **تناولُ** " معناه: تتناول وهذا أصله؛ لأنه فعل للمؤنث المستقبل قال الله عز وجل: **[تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا]** معناه تتنزل، فاستثقل الجمع بين تاءين فحذف إحداهما. قال الفراء: يجوز أن يحذف الأولي، ويجوز أن يحذف الثانية؛ لأن حركتها متفقة وقال هشام: المحذوفة هي الأولي.

وقال البصريون: المحذوفة هي الثانية؛ لأن الأولي علم استقبال، وعلم الاستقبال لا يسقط. " [39] ومن خلال النصوص السابقة يمكن أن يقال: إن شرط الحذف منوط بأمرين: **الأول**: أن يكونا تاءين، فإن اجتمع ياء، وتاء فلا حذف.

والثاني: أن يكونا مفتوحين، فإن اختلفت حركتهما كأن تكون الكلمة مبنية للمجهول نحو" تُتَدارك، وتُتَحمل" فلا حذف؛ لزوال الثقل باختلاف الحركتين، ولما قد يقع من لبس بين "**تُتَفَعَّل**"، و " **تُفَعَّل** " لو حذفت الثانية، وبين "**تُتَفَعَّل**"، و " **تَتَفَعَّل** " لو حذفت الأولي [40]. أما عن علة الحذف فيمكن استنباطها مما سبق وهو التخفيف؛ وذلك لاستثقال اجتماع تاءين زائدتين في أول المضارع.

المبحث السادس: اغتفار مجيء الحال من المضاف إليه:

العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والعامل في المضاف إليه إما المضاف، وإما الحرف المقدر الذي ناب عنه المضاف، وإما الإضافة وهو المعنى المستفاد من النسبة بين المضاف والمضاف إليه، وهو المضامة والممازجة، ولا يصلح أن يعمل واحد من هذه العوامل في الحال لضعفه.

---

(32)البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص 171 , وخزانة الأدب 163/10 , وشرح التسهيل 332/2.

(33)البيت الدرر اللوامع 6/4 , وشرح التصريح 377/1 ,وشرح عمدة الحافظ ص 423.

(34)الدخان: 4- 5.

(35)فصلت: 10.

(36)البقرة: 259. وانظر اللباب في علوم الكتاب 348/4.

(37)ينظر: ديوانه ص 21.

(38)البيت بلا نسبة في لسان العرب 202/11(خذل), ومقاييس اللغة 247/4, والمخصص 28/8, وتهذيب اللغة 324/7.

(39)انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات142، 143.

(40)انظر: شرح شافية ابن الحاجب290/3، 291.

ومع هذا أجاز كثير من النحاة وقوع الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملا في صاحب الحال، كأن يكون مصدرا نحو: " أعجبني انطلاقك منفردا " أو اسم فاعل نحو "هذا شاربُ السويقِ ملتوتا الآن أو غدا "، أو إذا كان المضاف جزء ما أضيف إليه، أو كجزئه، فالأول نحو قوله تعالى: **(أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا**[41]، والثاني نحو قوله تعالى:)**مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**[42].

وعلة جوازه عندهم في هذه الصور خاصة أن المضاف إذا كان جزءا مما أضيف إليه، أو كجزئه جاز للعامل في المضاف أن يعمل في الحال ؛ لأنه عامل في صاحبها حُكْمًا بدليل صحة الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، وإذا كان المضاف عاملا في المضاف إليه كأن يكون مفعولا أو فاعلا محلا، فلا محذور لوجود العامل. قالوا: " بخلاف نحو " ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً "، أو نحو ذلك فإنه لا يجوز لعدم صحة الاستغناء، إذ لو حذف المضاف لفسد المعنى[43].

وبذا يكون الأرجح جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا بشرط وضوح المعنى، وأمن اللبس.

المبحث السابع: اغتفار حذف الجار

حذف الحرف عموما ليس بالقياس؛ لأن الحروف إنما جيء بها لضرب من الاختصار والإيجاز، فلو ذهبت تحذفه لكنت مختصرًا له أيضا، واختصار المختصر إجحاف به[44].

أما حرف الجر خصوصًا فإنهم اغتفروا حذفه كذلك إذا كان المجرور " أنْ "، أو " أنَّ "، وحذفه حينئذ قياسي والمصدر المنسبك من أحدهما وصلته في محل نصب، وبه قال الخليل[45]. وقال الأخفش: " هو في محل جر بالحرف المحذوف.

أما إذا كان المجرور غير " أنْ "، أو " أنَّ " فذهب الجمهور إلى أنه مقصور على السماع يحفظ، ولا يقاس عليه سواء كان نظمًا، أو نثرًا[46].

المبحث الثامن: اغتفار دخول " أل " على المضاف

تنقسم الإضافة قسمين: محضة، وتسمى (معنوية)، وغير محضة، وتسمى (لفظية). ويترتب على الإضافة بنوعيها أحكام منها: وجوب حذف " أل " من المضاف. وقد اغتفر النحاة ذكرها في الإضافة غير المحضة في أربع حالات[47]:

1- أن تقترن بالمضاف والمضاف إليه، نحو " مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ "، ومنه ما مثل به ابن مالك في الألفية " الجعد الشعر".
2- أن تقترن بالمضاف دون المضاف إليه بيد أن المضاف إليه مضاف إلى مقترن بها، نحو " مررت بالضاربِ وجهِ الأخِ " ومنه ما مثل به ابن مالك بقوله: زيد الضاربُ رأسِ الجاني.
3- أن تقترن بالمضاف دون المضاف إليه، لكن المضاف إليه مضاف إلى ضمير يعود على ما هو مقترن بـ " أل "، نحو " المجدُ أنتم المدركو قيمتِه "، و " الفضلُ أنتم الباذلو غايتِه ".

---

(41)الحجرات: 12 و " ميتا " حال من " الأخ " المضاف إليه " اللحم " , و " اللحم " بعض الأخ.

(42)البقرة: 135, الأنعام: 161 , والنحل: 123

(43)ينظر: شرح الألفية لابن الناظم 238, توضيح المقاصد والمسالك 351/2.

(44)انظر: الخصائص181/2 بتصرف, الإتقان ص386.

(45)الكتاب: 308/1.

(46)انظر: شرح ابن عقيل151/2, الهمع11/3, أمالي ابن الحاجب97/4.

(47)ينظر: شرح ابن الناظم ص 275 , وشرح ابن عقيل 3/ 47 , 48 , وأوضح المسالك 3/ 92 . 97.

4- أن تقترن بالمضاف دون المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف مثنى أو جمع مذكر سالما، نحو " هما الطيبا أخبارٍ "، و " والطيبو أخبارٍ "، و " أنتما الصانعا معروفٍ "، و " أنتم الصانعو معروفٍ. أما في غير هذه الحالات الأربع الخاصة بالإضافة غير المحضة فيجب حذف " أل " من المضاف[48].

المبحث التاسع: اغتفار العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل

إذا كان الفاعل ضميرا متصلا فهو كالجزء من الفعل، فإذا عطف على هذا الفاعل فكأنما كان العطف على الفعل نفسه، فكان الأصل أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل. وهذا ما ذهب إليه البصريون، ولم يجيزوه إلا في ضرورة الشعر وعلى قبح[49]. كما أنهم ذكروا أشياء تقوم مقام الفصل بالضمير المؤكد من أجلها يحسن العطف.

منها: الفصل بضمير المفعول نحو قوله تعالى: (**يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ**). [50]

ومنها: الفصل بالنداء ومنه قول الشاعر (الطويل):

لَقَدْ نِلْتَ عبدَ اللهِ وابنُك غايةً. :. . :. مِنْ المَجْدَ مَنْ يَظْفَرْ بِهَا نَالَ سُؤْدَدَا[51]

ومنها: الفصل بالتمييز وقد مُثِّلَ له بقول الشاعر (البسيط):

مُلِئْتَ رُعبًا وقومٌ كُنتَ رَاجِهَمْ. :. . :. لمَّا دَهَمْتُكَ مِنْ قَومِي بِآسَادِ[52]

ومنها: الفصل بالجار والمجرور ومنه قوله تعالى: (**هوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُم وَمَلَائِكَتُهُ**)[53] . ومنها: الفصل بخبر " كان "، ومنه قوله تعالى: (**أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا**)[54] . واغتفر الكوفيون، وتبعهم الفارسي[55] ، وابن السراج[56] العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ولو لم يوجد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وسواء أكان الضمير بارزًا، أم مستترًا.

والذي يترجح أن قول الكوفيين أحرى بالقبول، وذلك لورود ما يؤيد قولهم من شواهد فصيحة، بل منها ما لا يصلح لها تخريج إلا على القول بالعطف مع عدم وجود الفصل ولذا تجد بعض من ذهب مذهب البصريين وشدد في ذلك لم يكن له سبيل حينما عرض لها إلا أن يخرجها على العطف ؛ إذ لا يصلح غيره.

فمن هذه الشواهد وأقواها قوله تعالى: (**احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ**[57]).

قرأها عيسى بن سليمان الحجازي **"وأزواجُهم" بالرفع**[58].

---

(48) في هذه المسألة خلاف ينظر في حاشية الصبان 2/ 370 , وحاشية الخضري 2/ 5.

(49)الكتاب: 278/1، 34/2، 378، والمقتضب 210/3، والإنصاف في مسائل الخلاف 474/2، 478.

(50)الرعد: 23.

(51)البيت بلا نسبة في الدرر: 148/6، وهمع الهوامع 138/2.

(52)البيت بلا نسبة في الدرر: 149/6، وهمع الهوامع 138/2.

(53)الأحزاب: 43. وانظر: البحر المحيط 237/7، والشرح الكبير لابن عصفور 241/1.

(54)النمل: 67، وانظر: التبيان 91/2.

(55)ينظر: الحجة للقراء السبعة: 226/3، وانظر: ارتشاف الضرب 2013/4.

(56)ينظر: الأصول في النحو 79/2.

(57)الصَّافات: 22.

(58)ينظر: البحر المحيط 341/7، والدر المصون 299/9، واللباب 292/16، وروح المعاني 80/23.

وأمام هذه القراءة لم يزد أبو حيان على أن قال: " وأزواجُهم " مرفوعا عطف على ضمير " ظلموا ". أي: وظلم أزواجهم "[59]. فحاصل القول أن العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل جائز ما لم يؤد القول بالعطف إلى معنى غير مراد وهذا الجواز على قلة فقط، لا على قلة وضعف كما ذكر ابن ملك.

المبحث العاشر: اغتفار دخول " أل " على المنادى

الأصل أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء، و " أل "، لأن " يا " تفيد التعريف، والألف واللام تفيد التعريف كذلك، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف، إذ لا يجتمع علامتا تعريف على كلمة واحدة[60]، وصار التعريف بالنداء مغنيا عن وجود " أل " في المنادى.

وإذا أريد نداء ما فيه " أل " جيء بـ " أيٍّ " قبلها موصولة بـ " ها " التنبيه، فيقال في نداء " الرجل ": يا أيها الرجل "[61].

وقد اغتفر البصريون[62] دخول " أل " على المنادى في السَّعة في موضعين:

الأول: إذا كان المنادى هو لفظ الجلالة (الله) خاصة. قال ابن الأنباري: " إنما جاز في هذا الاسم خاصة ؛ لأنه كثر في استعمالهم، فخف على ألسنتهم، فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره[63]" . بيد أنه يكثر حذف أداة النداء والتعويض عنها بميم مشددة، فيقال: اللهم، ولا يجمع بينهما إلا في الضرورة[64]، ومنه قول الشاعر (الرجز):

إِنّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا: : أَقُولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا[65]

ووجه الشذوذ فيه أنه جمع بين العوض والمعوض عنه.

والثاني: ما سمي به من الجمل، نحو أن تسمي شخصا " الرجل منطلق "، و " الرجل قائم "، فإذا نادينه قلت: يا الرجل[66] منطلق، ويا الرجل قائم؛ لأنه سمي به على طريق الحكاية. أما الكوفيون والبغداديون فأجازوا دخول " يا " على ما فيه " أل " مطلقا في الضرورة وغيرها[67]. واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر (السريع):

فَيَا الْغُلامانِ اللذانِ فَرَّا: : إِيَّاكُمَا أَنْ تُعقِبانا شَرًّا[68]

ورده البصريون بأنه خاص بالضرورة، وما جاء لضرورة لا يقاس عليه[69].

المبحث الحادي عشر: اغتفار الفصل بالظرف والجار والمجرور

من العبارات المشهورة عند النحاة " يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما ". ولما كان هذا من أمرها فقد اغتفر النحاة فيهما مما لم يغتفروه في غيرهما.

---

(59)البحر المحيط: 341/7، وانظر: الدر المصون 299/9، واللباب 292/16، والتبيان 347/2.

(60)ينظر: المقتضب 4/ 239 , وتوجيه اللمع لابن الخباز 327.

(61)ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري 1/ 344.

(62)ينظر: شرح التسهيل 3/ 398 , والارتشاف 2193.

(63) أسرار العربية: 231 , وانظر: الانتصار لابن ولاد 243 , 244.

(64)أجاز الكوفيون الجمع بينهما في السعة. ينظر: المقاصد الشافية 5/ 293.

(65)البيت في المقتضب 4/ 242 , والإنصاف 341 , وأمالي ابن الشجري 2/ 103.

(66) بقطع الهمزة. أفاده الصبان نقلا عن صاحب التصريح. ينظر: حاشية الصبان 3/ 215.

(67)ينظر: شرح التسهيل 3/ 398 , والإنصاف 209 , 210 , والارتشاف 2193.

(68) البيت في المقتضب 4/ 243 , وأمالي ابن الشجري 2/ 182 , والإنصاف 335.

(69)ينظر: أسرار العربية 231 , وتوضيح المقاصد والمسالك 1067 , 1068 , وشرح ابن عقيل 3/ 264.

ويرجع الاغتفار فيهما إلى أحد أمرين:

الأول: **الفصل**، فقد اغتفر النحاة الفصل بهما بين أشياء متلازمة.

- فمن ذلك أنهم اغتفروا الفصل بهما بين الفعل الناقص ومعموله، نحو " كان في الدار، أو عندك زيد جالسا".
- ومن ذلك الفصل بهما بين فعل التعجب والمتعجب منه، نحو "
- **ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَ زيدٍ، وما أثبتَ عند الحربِ زيدًا** ".
- ومن ذلك الفصل بهما معمولين للخبر بين الحرف الناسخ ومنسوخه، نحو قول الشاعر (الطويل):

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا: : : أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ[70]

- ومن ذلك الفصل بهما بين المتضايفين، نحو " هذا غلام ـ والله ـ زيدٍ وكذا بين الجار والمجرور، نحو " اشتريته بـ ـ واللهِ ـ درهمٍ ".
- ومن ذلك الفصل بهما بين " إذن " ومنصوبها، ومنه قول الشاعر:

إذنْ ـ واللهِ ـ نرمِيَهُمْ بِحَربٍ: : : تُشيبُ الطفلَ من قَبلِ المَشِيبِ[71]

- ومن ذلك الفصل بهما بين " لن " ومنصوبها، ومنه قول الشاعر (الكامل):

لَنْ ـ مَا رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتِلا ـ: : : أَدَعَ القِتَالَ وأشهدَ الهيجاءَ[72]

والثاني: التقديم.

- ومن ذلك تقديمهما خبرين على الاسم في باب " إن "، ومنه قوله تعالى: " إنَّ فِي ذَلِكَ لعبرةً "[73].
- ومن ذلك تقديمهما معمولين خبرا في باب " ما " النافية العاملة عمل " ليس "، نحو " ما في الدار زيدٌ جالسًا "، و " ما غدا زيد ذاهبا ".

ومنه قول الشاعر (الطويل):

بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وإِنْ كُنْتَ آمِنًا: : : فما كلَّ حينٍ مَنْ تُؤَاتِي مُؤَاتِيَا[74]

قال ابن مالك: " لو كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عمل " ما "، وأنشد البيت[75] ."

المبحث الثاني عشر: اغتفار التقاء الساكنين

ذكر النحاة أن الأصل في التقاء الساكنين أن يحرك أحدهما ولا يحذف شيء؛ لأنه أقل إخلالاً، وقد يعرض لهما ما يؤدى إلى حذف أحدهما ولذلك فلا يعدل عن التحريك إلى الحذف إلا بعد تعذر التحريك بوجه ما. ثم إذا كان الساكنان في الوقف فإنه قد اغتفر التقاؤهما مطلقاً، أي سواء كان الأول حرف علة، أم لا[76] ، نحو: " يعلمونْ، وصرْفْ، عنْدْ" . ولا يلتقيان في الوصل إلا إذا كان أولهما حرف لين نحو: " دابَّة، والضالّين".

---

(70)البيت في الكتاب 1/ 133 , وشرح الأشموني 1/ 231 , ومغني اللبيب 6/ 703.

(71) البيت في شرح الأشموني 2/ 287 , وشرح شذور الذهب 291 , وأوضح المسالك 4/ 168.

(72) البيت في شرح الأشموني 2/ 283 , والمقرب 1/ 262 , والخصائص 2/ 411.

(73) آل عمران: 13 , والنور: 44 , والنازعات 26.

(74)البيت في شرح الأشموني 1/ 204 , وشرح التسهيل 1/ 370.

(75) شرح التسهيل: 1/ 370.

(76)ينظر: شرح الشافية2/210.

وكذا في نحو " ميمْ قافْ عينْ " مما بني لغير تركيب وقفا ووصلا.

أما المنفصل فلا يلتقي فيه ساكنان وربما ثبت التقاؤهما كقراءة: [مَا لَكُمْ لَا تَّنَاصَرُونَ][77].

وربما فر من التقائهما في المتصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف وقرئ]فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ[78] [. وإن كان ثاني الساكنين غير مدغم حذف الأول إن كان حرف مد، أو نون توكيد خفيفة، أو نون لدن[79] ، نحو قوله تعالى: [وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ][80] ، وقوله تعالى: (يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)[81] ، وقوله تعالى: (أَفِي اللهِ شَكٌّ)[82] ، ونحو (اضربَ الرجلَ). تريد: (اضربَنْ الرجلَ)، و (رأيته لدُ الصباحِ) تريد: (لدُنْ).

وإن كان غير ذلك حرك الأول نحو: " قالتِ امرأة " إلا أن يكون الثاني آخر الكلمة، فيحرك هو نحو: " أينَ، وكيفَ، وأمسِ[83] " .

وإن كان الأول تنوينا والثاني " ابن " أو " ابنة " صفةً بين علمين حذف باتفاق، نحو " جاء زيدُ بنُ عمرٍو "[84].

وإن كان الساكن نون " لدن، والثاني لام تعريف، فالكثير حذفها، نحو " من لدُ الصباح "، أي: من لدن الصباح[85].

وقد يحذف التنوين لالتقائه ساكنا مع لام التعريف بعده، ومنه قراءة " قل هو الله أحدُ * اللهُ الصمد" [86]. بحذف التنوين من " أحد "[87].

الخاتمة

من خلال الوقوف على مسائل الاغتفار تبين أن منها ما اتفق عليها النحاة، ومنها ما اختلفوا فيها، فمنهم من منع، ومنهم من أجاز على القياس، ومنهم من قصر على السماع، وبعد دراسة مستفيضة لتلك الآراء توصل الباحث للخلاصة والتوصيات الآتية:

الخلاصة

خلص الباحث إلى تأييد جواز الاغتفار في بعض المواضع وفق مسوقات وحدد ذلك في:

---

(77)الصافات: 25. ينظر: البحر المحيط 357/7 , والكشاف 600/2 , والمحرر الوجيز345/12.

(78)هي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد والآية من سورة الرحمن (39) والخصائص: 147/3، 148 وينظر المنصف 281/2 , والبحر 197/3، والتبيان1200/2.

(79)ينظر: سبك المنظوم وفك المختوم ص 242بتصرف , وارتشاف الضرب 341/1-342.

(80)التحريم: 10

(81)الإسراء: 53.

(82)إبراهيم: 10

(83)ينظر: همع الهوامع410/3، وشرح الرضي للشافية239/2.

(84)ينظر: الارتشاف 717 , وشرح الجمل لابن عصفور 2/ 488.

(85)ينظر: شرح الشافية للرضي 2/ 233 , والمساعد 3/ 335 , وشفاء العليل 3/ 1012.

(86)الإخلاص: 1 , 2.

(87) ينظر: البحر المحيط 8/ 528 , وشرح الكافية الشافية 4/ 2006 , وشفاء العليل 3/ 1012.

1- العطف على ضمير الرفع المتصل بغير فاصل:

يؤيد الباحث ما ذهب إليه الكوفيون من تجويزهم هذا النوع من العطف استنادا إلى ورود ذلك في بعض القراءات القرآنية، والأحاديث الصحيحة، لكن يؤيدهم في بعض ما استدلوا به على جوازه لفساد المعنى المترتب عليه.

2- وقوع المبتدأ نكرة بدون مسوغ:

جواز وقوع المبتدأ نكرة ولو لم يوجد مسوغ بشرط حصول الفائدة.

3- مجيء الحال من المضاف إليه:

جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا بشرط أمن اللبس ووضوح المعنى.

التوصيات

ويقترح الباحث أن يكون المحك في الاختيار بين القياس والسماع والمنع ما أيدته النصوص الفصيحة قلة وكثرة، فما ورد بقلة في غير القرآن والسنة الصحيحة يحمل على السماع، وما ورد بكثرة يحمل على القياس، فإن ورد في القرآن أو السنة الصحيحة حمل على القياس ولو ورد بقلة، فإن لم يرد ما يؤيد القول من نصوص شعرية أو نثرية صحيحة فصيحة فالأولى القول بالمنع.

شكر و تقدير

يتقدم فريق الدراسة بالشكر لعمادة البحث العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز - جدة ، على دعمها العلمي و المادي لهذا المشروع بالمنحة البحثية رقم 15/ح430/ 004

الباحث الرئيس

د. مطيع الله بن عواض السلمي

المصادر والمراجع

- ابن السراج: الأصول في النحو. تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة ط/ الثالثة. بدون تاريخ. وضع فهارسة د/ محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجى – القاهرة 1406هـ - 1986م.
- ابن الشجري: أمالي ابن الشجري لهبة الله بن على بن حمزة. تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي – القاهرة بدون تاريخ.
- ابن جني: الخصائص صنعة أبى الفتح عثمان ابن جنى. تحقيق/ محمد على النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب ط/ الرابعة 1999م وتحقيق/ عبد الحكيم بن محمد ط/المكتبة التوفيقية.
- ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني. تحقيق / علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي. نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة 1386هـ
- ابن جني: سر صناعة الإعراب لابن جنى. دراسة وتحقيق/ حسن هنداوي. دار القلم. دمشق ط/ الأولى 1985م.
- ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل. تحقيق د/ محمد كامل بركات. جامعة أم القرى، ط/ الثانية 1422هـ - 2001م.

- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين ابن عقل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف/ محمد محى الدين عبد الحميد. دار التراث القاهرة ط العشرون 1400هـ - 1980م.
- ابن مالك: شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون. هجر ط/ الأولى 1410هـ - 1990م.
- ابن مالك: شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى.
- ابن منظور: لسان العرب لابن منظور. تحقيق / عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي. ط/ دار المعارف، ط/ مكتبة العبيكان – دار صادر ط/ الثالثة 1414هـ - 1994م.
- ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف/ محمد محى الدين عبد الحميد. دار الجيل بيروت ط/ الخامسة 1979م.
- ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. تحقيق وتعليق/ عباس مصطفى الصالحي. المكتبة العربية – بيروت ط الأولى 1986م.
- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام. تقديم/ حسن حمد، إشراف/ إميل يعقوب. دار الكتب العلمية، ط/ الأولى 1418هـ - 1998م، وتحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب. التراث العربي – الكويت، ط/ الأولى1421هـ 2000م.
- ابن يعيش: شرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش. عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية. بدون.
- أبو حيان: ارتشاف الضرب لأبى حيان الأندلسي. تحقيق د/ رجب عثمان محمد جمعة. مكتبة الخانجي القاهرة ط/ الأولى 1418هـ - 1998م.
- أبو حيان: البحر المحيط لأبى حيان الأندلسي. تحقيق الشيخ/ عادل عبد الموجود، والشيخ/ على معوض. دار الكتب العلمية ط/ الأولى 1413هـ - 1993م.
- الأزهري: تهذيب اللغة. تحقيق/ عبد السلام هارون. مراجعة محمد على النجار. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ط/ الأولى 1964م.
- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية القاهرة ط/ الأولى 1955م.
- إميل يعقوب: المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل يعقوب. دار الكتب العلمية، ط/ الأولى 1417هـ - 1996م.
- الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين. تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي.
- البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى. تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجى – القاهرة ط/ الثالثة 1989م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدى. تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج. مطبعة حكومة الكويت 1965م.
- التذكرة في القراءات الثمان لأبى الحسن طاهر بن غلبون. دراسة وتحقيق د/ أيمن رشدي سويد. الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ط/ الأولى 1422هـ - 1991م.
- الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ط/ دار إحياء الكتب العربية ط/ الحلبى بدون.
- الخطيب: معجم القراءات تأليف د/ عبد اللطيف الخطيب. دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط/ الأولى 1422هـ - 2002م.

- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب للرضي. تحقيق/ أحمد السيد أحمد. المكتبة التوفيقية، وتصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس - بنغازي، ط/ الثانية 1996.
- سيبويه: الكتاب (كتاب سيبويه) تحقيق وتعليق / عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. ط/ الثالثة 1408هـ - 1988م.
- السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط/ الأولى 1327هـ، وتحقيق / أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية ط/ الأولى 1418هـ - 1998م، وتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية.
- الشمسان: حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها لأبى أوس إبراهيم الشمسان ط/ دار المدنى – 1407هـ
- الشنقيطي: الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية للشنقيطي. تحقيق وشرح/ عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية الكويت ط/ الأولى 1981م.
- عباس حسن: النحو الوافي تأليف أ / عباس حسن. دار المعارف بمصر، ط/ الثالثة. بدون.
- العكبري: التبيان في إعراب القرآن. تحقيق/ على محمد اليحاوى. ط/ الحلبي، دار الفكر ط/ الأولى 1418هـ - 1997م.
- العيني: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني المطبوع مع خزانة الأدب للبغدادي. دار صادر.
- المبرد: المقتضب صنعة أبي العباس المبرد. تحقيق/ محمد عبد الخالق عظيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة 1415هـ - 1994م.
- المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان الفكر العربي ط/ الأولى 1422هـ - 2001م.
- المعجم الوجيز. مجمع اللغة العربية.
- المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. مكتبة الشروق الدولية، ط/ الرابعة 1425هـ - 2004م.
- مهدي جاسم: التقاء الساكنين وتاء التأنيث د/ مهدى جاسم عيد ط/ دار عمان الأولى.
- يس: حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى تأليف/ يس بن زين الدين الحمصى الشافعي. ط/ الحلبى الثانية 1390هـ - 1971م.

Aligtifar for the grammarians
- collecting and studying -

Abstract: The researcher collected what is included under the name "Igtiafar" which is an infraction of some of the sentences of the rules stated by the grammar ،with the study of each example and complete the debate around it. The researcher mentioned some of the issues on which the scholars disagreed and then the weighting of what he explained was more likely. He then came to the conclusion of the research in which he supported some statements and disagreed with the others and put his recommendations accordingly.

Keywords: Igtiafar ،Grammar ،Methods.